

المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري

وحيث تبين من خلال تبع الحلقة السالفة الذكر أنها خصصت للحديث عن الاتحاد الرياضي لطنجة وتمت فيها استضافة السيد «عبد السلام الشعباوي» كما تطرق خلال أطوارها لمجموعة من النقاط المرتبطة بتدبير الفريق السالف الذكر من خلال استعمال عبارات من قبيل : «(...) ونضيف ليك كانت هناك مسؤولية في دخول السيارات، أنا عندي مضمون بالصورة وبالأرقام (...) كاين هناك تفاصيل بين هذا صحافي من لهيه، وهذا صحافي من هنا، هذا غادي يخدم وهذا ما غي خدمشي (...) الصحافة ماشي للابتاز وماشي للتفضيل الصحافة من أجل القيام بالواجب (...)»، «(...) الغريب في الأمر، الغريب هو أننا حينما تكون في مأزق في باب الملعب، قمت باتصالات لأنه أحياوا ما أمكن في البداية أن أحل المشكل، راكنيعите للناس كاملين طافين التلفونات ديالهم، والله العظيم بالله، كلشي طافي التلفون ديالو (...)». رجل بسيط حتى على المستوى ديال الإعلام كيتاصلو بيه (...) ولا يستحقون صفة مسير في المكتب. وكيفولو ليك، هما اللي قرروا. أودي الله يرضي عليك أجي طبق غير القانون، زعما غريب. أكثر من هذا مسؤول إداري كبير في اتحاد طنجة وداز قدامنا وجربنا وهو مسكون كنعرفو ما فيه ولو لكن عنده مسؤولية كبيرة داخل النادي على مستوى الإدارة وداز وسلم علينا ومشا فحالو ونحن نعاني ونقاضي كتحاكو مع الجماهير (...)»، «(...) كتناصلو مع المسؤولين الإعلاميين ديال اتحاد طنجة، ربما ما في يديهم والو، ما قادرین على والو، غير مسمعينهم والله العظيم حتى لا أمس أي أحد (...) هاذ الملف هادي غنشدو وتخليو لهم الوقت (...)» :

وفي الأخير تضمن حديث منشط البرنامج العبارات التالية : «(...) نعتذر إذا كنا ربما قد صدرت منا أشياء، نحن دائمًا بحسن النية من أجل مصلحة هذه الرياضة، دائمًا نحن في أمس الحاجة إلى انتقاداتكم إلى آرائكم (...)» :

وحيث تنص المادة 3 من القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري على أن : «الاتصال السمعي البصري حر.

قرار «م.أ.ت.س.ب» رقم 59.16 صادر في 24 من صفر 1438 (24 نوفمبر 2016) المتعلق ببرنامج «أصداء الملاعب» الذي تبثه الخدمة الإذاعية «طنجة الجهوية» التابعة لشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري .

بناء على القانون رقم 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، الصادر الأمر بتنفيذه بالظهير الشريف رقم 1.16.123 بتاريخ 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016)، خصوصا المواد 3 و 22 منه :

وببناء على القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، الصادر الأمر بتنفيذه بالظهير الشريف رقم 1.04.257 بتاريخ 25 من ذي القعدة 1425 (7 يناير 2005)، كما تم تعديله وتتميمه، خصوصا المادتين 3 و 8 منه :

وببناء على دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة خصوصا المادة 3.185 منه :

وبعد الاطلاع على التقرير الذي أعدته المديرية العامة للاتصال السمعي البصري بخصوص برنامج «أصداء الملاعب» الذي تبثه الخدمة الإذاعية «طنجة الجهوية» التابعة لشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة :

وبعد الاطلاع على شكاية «الاتحاد الرياضي لطنجة» المتوصل بها بتاريخ 7 يونيو 2016 بخصوص حلقة 6 يونيو 2016 من برنامج «أصداء الملاعب» الذي تبثه الخدمة الإذاعية «طنجة الجهوية» التابعة لشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة :

وبعد المداولة :

وحيث إنه، وفي إطار التتبع المنتظم للبرامج التي تبثها الخدمات السمعية البصرية، سجلت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ملاحظات بخصوص حلقة 6 يونيو 2016 من برنامج «أصداء الملاعب» الذي تبثه الخدمة الإذاعية «طنجة الجهوية» التابعة لشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة :

وحيث إنه، ودون الإخلال بمبدأ حرية الاتصال السمعي البصري، وحق كل متدخل في الإلقاء بأرائه وموافقه، وبغض النظر من جهة، عن سياق البرنامج، وطبيعة النقاش الذي يعرفه والمرتبط عادة بال المجال الرياضي، ومن جهة أخرى، عن عمومية الجهة المشتبكة والمتمثلة في فريق عريق على المستوى الوطني، يعتبر الخطاب الذي تضمنه البرنامج خلال الحلقة السالفة الذكر لم يميز بين عرض الأحداث والتعليق عليها، ولا سيما التصريرات التي تضمنت مواقف وأراء شخصية ذهب بعضها في اتجاه انتقاد المقاربة التدبيرية للفريق وذلك دون تمكين المعنين بالأمر أو من ينوب عنهم من التعبير عن مواقفهم، مما يجعل بعض مقاطع البرنامج خلال الحلقة السالفة الذكر لم تحرم المقتضيات المتعلقة بنزاهة الأخبار والبرامج :

وحيث تم توجيه طلب توضيحات للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، بتاريخ 19 سبتمبر 2016، بناء على ما تم تسجيله من ملاحظات، دون التوصل بأي جواب :

وحيث إنه يتعين، تبعاً لذلك، اتخاذ ما يلزم في حق المتعهد الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ،
لهذه الأسباب :

1 - يصرح أن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة لم تحرم المقتضيات القانونية والتنظيمية أعلاه :

2 - يوجه إنذاراً للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة :

3 - يقرر تبليغ قراره هذا إلى الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، ونشره بالجريدة الرسمية.

تم تداول هذا القرار من طرف المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 24 من صفر 1438 (24 نونبر 2016) بمقر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالرباط.

عن المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري ،

الرئيسة :

أمينة لميي الوهابي .

تحافظ هذه الحرية على الوحدة الوطنية الترابية، وصيانة تلاحم وتنوع مقومات الهوية الوطنية الموحدة بكل مكوناتها، العربية - الإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية، وروادها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطة، ويتبوء الدين الإسلامي مكانة الصدارة في ظل تشبت الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والسامح وال الحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جموعاً.

تمارس هذه الحرية في احترام ثوابت المملكة والحربيات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور والحفاظ على النظام العام والأخلاق الحميدة ومتطلبات الدفاع الوطني (...):

وحيث تنص المادة 8 من القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري على أنه : « يجب على متعهدي الاتصال السمعي البصري العاملين على ترخيص أو إذن، والقطاع العمومي للاتصال السمعي البصري :

احترام المواد 2 و3 و4 من هذا القانون :

تقديم أخبار متعددة المصادر وصادقة ونزيفة ومتوازنة ودقيقة :

تشجيع الإبداع الفني المغربي وتشجيع إنتاج القرب :

تقديم الأحداث بحياد وموضوعية دون تفضيل أي حزب سياسي أو مجموعة ذات مصالح أو جمعية ولا أي إيديولوجية أو مذهب، ويجب أن تعكس البرامج، بإنصاف، تعددها وتنوع الآراء، ويجب أن تبين وجهات النظر الشخصية والتعليق على أنها خاصة بأصحابها (...):

وحيث تنص المادة 3.185 من دفتر التحملات على أنه: « (...) تحرص أيضاً على أن يستغل الصحفيون خلال تدخلهم في البرامج الإخبارية، موقعهم للتعبير عن أفكار متحيزه واحترام المبدأ العام الذي يقضي بالتمييز ما بين سرد الواقع، من جهة، والتعليق عليها من جهة أخرى (...) »: